

الشركة المصرية المالية للتصكيك السيادي

٢٠٢٦/٠٨/١٤	٢٠٢٦/٠٨/٠٧	٢٠٢٦/٠٨/١٤	٢٠٢٦/٠٨/٠٧	الصكوك المصرية السيادية
العائد حتى تاريخ الاستحقاق		السعر		
٦,١١ %	٦,١١ %	١٠٠,٨٣ دولار أمريكي	١٠٠,٨٥ دولار أمريكي	استحقاق أبريل ٢٠٢٩
٧,٠٨ %	٧,١٥ %	١٠٤,٨٢ دولار أمريكي	١٠٤,٥٢ دولار أمريكي	استحقاق أكتوبر ٢٠٣٢

(جدول يوضح أداء الصكوك المصرية السيادية بتاريخ ٢٠٢٦/٠٨/١٤)

شهدت الصكوك السيادية المصرية الدولية أداءً متبايناً خلال الأسبوع المنتهي في (٢٠٢٦/٠٨/١٤)، حيث ارتفع سعر صكوك استحقاق أكتوبر ٢٠٣٢ من ١٠٤,٥٢ دولار إلى ١٠٤,٨٢ دولار، بالتزامن مع تراجع العائد حتى تاريخ الاستحقاق من ٧,١٥٪ إلى ٧,٠٨٪. وفي المقابل، سجلت صكوك استحقاق أبريل ٢٠٢٩ تراجعاً هامشياً في السعر من ١٠٠,٨٥ دولار إلى ١٠٠,٨٣ دولار، مع استقرار العائد حتى تاريخ الاستحقاق عند ٦,١١٪.

وجاء أداء الصكوك في ظل تطورات متباينة في الأسواق العالمية، حيث تراجع مؤشر ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة إلى ٥١,٠ نقطة خلال أغسطس ٢٠٢٦، مقارنةً بـ ٥٥,٢ نقطة في يوليو، مسجلاً انخفاضاً بنحو ٧,٦٪. كما ارتفعت توقعات التضخم للاثني عشر شهراً المقبلة إلى ٤,٣٪ مقابل ٤,٢٪ في يوليو، بما يعكس استمرار المخاوف بشأن الضغوط التضخمية وتكاليف المعيشة.

وفي الوقت نفسه، شهدت سوق السندات الأمريكية طويلة الأجل ارتفاعاً في تكلفة الاقتراض، حيث باعت وزارة الخزانة الأمريكية سندات لأجل ٣٠ عاماً بقيمة ٢٥ مليار دولار بعائد بلغ ٥,٢١٦٪، وهو أعلى عائد في مزاد لهذا الأجل منذ عام ٢٠٠١. ويعكس ارتفاع العائد على الأجل الطويلة استمرار مخاوف المستثمرين بشأن التضخم ومسار المالية العامة وبصفة عامة، اتسم أداء الصكوك السيادية المصرية خلال الأسبوع بالاستقرار النسبي، مع ميل إيجابي للإصدار المستحق في أكتوبر ٢٠٣٢، رغم استمرار الضغوط الخارجية الناجمة عن ارتفاع عوائد السندات الأمريكية طويلة الأجل وتزايد حالة عدم اليقين بشأن مسار التضخم والسياسة النقدية العالمية. واحتياجات الاقتراض، بما يشير إلى استمرار الضغوط في أسواق الدين العالمية، ولا سيما على أدوات الدين طويلة الأجل.

<https://shorturl.at/saZGb> ١

<https://shorturl.at/lWM4f> ٢

<https://shorturl.at/FqmEH> ٣

<https://shorturl.at/qDTP7> ٤